

Distr.: General
16 February 2010
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثامنة
جنيف، ٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥

كينيا

هذا التقرير هو تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة بما في ذلك الملاحظات والتعليقات المقدمة من الدولة المعنية، وفي غير ذلك من وثائق الأمم المتحدة الرسمية ذات الصلة. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان غير تلك الواردة في التقارير العلنية الصادرة عن المفوضية. وهو يتبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. وذكُرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير. وقد روعي في إعداد التقرير أن وتيرة الاستعراض في الجولة الأولى هي أربع سنوات. وفي حال عدم وجود معلومات حديثة، أُخذت في الاعتبار آخر التقارير والوثائق المتاحة إن كانت لا تزال صالحة. ولما كان هذا التقرير لا يجمع سوى المعلومات الواردة في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، فإن الافتقار إلى المعلومات أو إلى التركيز بشأن مسائل محددة قد يُعزى إلى عدم التصديق على معاهدة ما و/أو المستوى المنخفض للتفاعل أو التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

أولاً - المعلومات الأساسية والإطار

ألف - نطاق الالتزامات الدولية^(١)

المعاهدات العالمية الأساسية لحقوق الإنسان ^(٢)	تاريخ التصديق أو الانضمام أو الخلافة	الإعلانات/ التحفظات	الاعتراف بالاختصاصات المحددة لهيئات المعاهدات
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	لا يوجد	شكاوى الأفراد (المادة ١٤): لا
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١ أيار/مايو ١٩٧٢	تحفظ: المادة ١٠(٢) ^(٣)	-
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	١ أيار/مايو ١٩٧٢	لا يوجد	الشكاوى المتبادلة بين الدول (المادة ٤١): لا
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٩ آذار/مارس ١٩٨٤	لا يوجد	-
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧	لا يوجد	الشكاوى المتبادلة بين الدول (المادة ٢١): لا شكاوى الأفراد (المادة ٢٢): لا إجراءات التحقيق (المادة ٢٠): لا
اتفاقية حقوق الطفل	٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٠	لا يوجد	-
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة	٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢	الإعلان الملزم بموجب المادة ٣: ١٨ سنة	-
الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨	لا يوجد	-

المعاهدات الأساسية التي ليست كينيا طرفاً فيها: البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٤)، والبروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (توقيع فقط، ٢٠٠٠)، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والبروتوكول الاختياري للاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص ممن الاختفاء القسري (توقيع فقط في عام ٢٠٠٧).

صكوك دولية رئيسية أخرى ذات صلة ^(٥)	التصديق أو الانضمام أو الخلافة
اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها	لا
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	نعم
بروتوكول باليرمو ^(٦)	نعم
اللاجئون وخدمو الجنسية ^(٧)	نعم، باستثناء اتفاقيتي ١٩٥٤ و ١٩٦١
اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية الملحق بها ^(٨)	نعم، باستثناء البروتوكول الثالث
الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية ^(٩)	نعم، باستثناء الاتفاقية رقم ٨٧
اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم	لا

١ - في عام ٢٠٠٧، حثت لجنة حقوق الطفل كينيا على التصديق على اتفاقية لاهاي بشأن حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي لعام ١٩٩٣^(١٠). وأوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن تسحب الدولة تحفظها على الفقرة ٢ من المادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(١١). وفي

عام ٢٠٠٨، شجعت لجنة مناهضة التعذيب كينيا على النظر في إصدار إعلان بموجب المادة ٢٢ من الاتفاقية^(١٢).

باء - الإطار الدستوري والتشريعي

٢- لاحظ فريق الأمم المتحدة القطري في كينيا أن الفصل المتعلق بشرعة حقوق الإنسان في الدستور لا يشير إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن أحكام الدستور لا تزال تركز التمييز على أساس الحالة الشخصية والمواطنة^(١٣).

٣- وفي عام ٢٠٠٥، لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه لا يتم عملياً الاحتجاج أمام المحاكم بأحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(١٤). وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن أسفها لعدم وجود تعريف للتعذيب في كل من قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية^(١٥).

٤- وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أن العديد من القوانين قد صدرت منذ عام ٢٠٠٤ لتعزيز حقوق الإنسان^(١٦)، وأن مشكلة التنفيذ تقوض أثر هذه القوانين، وأن التشريعات الأساسية للنظام المالي للزوجية، والزواج، وحماية الأسرة، والمساواة بين الجنسين، والاتجار بالأشخاص لم تصدر بعد^(١٧).

٥- ولاحظت لجنة مناهضة التعذيب مع القلق أن قانون الهجرة لا يشير إلى المبدأ المطلق لعدم الإعادة القسرية فيما يتصل بالتعذيب ولا يوفر عملية مراجعة مستقلة لأوامر الإعادة القسرية^(١٨).

٦- وفي عام ٢٠٠٧، لاحظت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة مع التقدير إصدار قانون آداب مهنة الموظفين العموميين الذي يمنع التحرش الجنسي في مكان العمل^(١٩). غير أن اللجنة أعربت عن قلقها لعدم القيام حتى الآن بإدراج تعريف للتمييز ضد المرأة في الدستور أو القانون وفقاً للاتفاقية^(٢٠).

٧- وفي عام ٢٠٠٨، رحبت بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان الموفدة إلى كينيا لتقصي الحقائق بشأن أعمال العنف والانتهاكات الجسيمة المزعومة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي جرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بالاتفاق على استعراض وإدخال إصلاحات في عدة مجالات من بينها الدستور، والبرلمان، والشرطة، والنظم القانونية والقضائية والانتخابية^(٢١).

جيم - الإطار المؤسسي، والهيكلي الأساسي لحقوق الإنسان

- ٨- في عام ٢٠٠٥، منحت لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان المركز "ألف"، وأعيد تأكيد ذلك في عام ٢٠٠٨^(٢٢). وأبرزت لجنة التنسيق الدولية الحاجة إلى توفير الاستقلال المالي للجنة^(٢٣).
- ٩- ورحبت لجنة مناهضة التعذيب بإنشاء مجلس مدني مستقل لمراقبة الشرطة^(٢٤).

دال - تدابير السياسة العامة

- ١٠- أفاد فريق الأمم المتحدة القطري بأنه جرى تعزيز البيئة السياسية الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان طوال السنوات الثلاث الماضية^(٢٥). وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء التأخير في اعتماد خطة وطنية للأطفال^(٢٦).
- ١١- وأفاد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣ في كينيا بأن كينيا حددت الهدف لعام ٢٠١٢ بأنه وضع وتفعيل الإطار اللازم لتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بسيادة القانون، والعمليات الانتخابية والسياسية، والديمقراطية، والشفافية والقابلية للمساءلة، والإدارة العامة وتوفير الخدمات، والأمن، وبناء السلم، وإدارة المنازعات^(٢٧).
- ١٢- وفي عام ٢٠٠٥، اعتمدت كينيا خطة عمل (٢٠٠٥-٢٠٠٩) للبرنامج العالمي لتعليم حقوق الإنسان تركز على التثقيف في مجال حقوق الإنسان والنظام المدرسي الوطني^(٢٨).

ثانياً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

ألف - التعاون مع آليات حقوق الإنسان

١- التعاون مع هيئات المعاهدات

هيئة المعاهدة ^(٢٩)	آخر تقرير قدم ونظر فيه	آخر ملاحظات تحتامية	رد المتابعة	حالة الإبلاغ
لجنة القضاء على التمييز العنصري	-	-	-	تأخر تقديم التقارير الأولي والثاني والثالث منذ الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، على التوالي
اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٠٠٦	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	-	يجل موعد تقديم التقارير من الثاني إلى الخامس في عام ٢٠١٣
اللجنة المعنية بحقوق الإنسان	٢٠٠٤	آذار/مارس ٢٠٠٥	تموز/يوليه ٢٠٠٦	تأخر تقديم التقرير الثالث منذ عام ٢٠٠٨

هيئة المعاهدة ^(٢٩)	آخر تقرير قدم ونظر فيه	آخر ملاحظات ختامية	رد المتابعة	حالة الإبلاغ
لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة	٢٠٠٦	آب/أغسطس ٢٠٠٧	-	قدم التقرير السابع، الذي حل موعده في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، في تموز/يوليه ٢٠٠٩
لجنة مناهضة التعذيب	٢٠٠٧	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨	تأخر تقديمه منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩	يحل موعد تقديم التقرير الثاني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢
لجنة حقوق الطفل	٢٠٠٥	شباط/فبراير ٢٠٠٧	-	يحل موعد تقديم التقارير الثالث والرابع والخامس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
لجنة حقوق الطفل - البروتوكول الاختياري المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة	-	-	-	تأخر تقديم التقرير الأولي منذ شباط/فبراير ٢٠٠٤
لجنة حقوق الطفل - البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية	-	-	-	يحل موعد تقديم التقرير الأولي منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

٢ - التعاون مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة

وُجِّهت دعوة دائمة	لا
آخر الزيارات أو التقارير المتعلقة بآخر البعثات	المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً (١٦-٢٥) شباط/فبراير (٢٠٠٩) ^(٣٠)
	ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً (١٩-٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٨) ^(٣١)
	المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية (٤-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦) ^(٣٢)
	المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب (٩-٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤) ^(٣٣)
الزيارات المتفق عليها من حيث المبدأ	
الزيارات التي طُلب إجراؤها ولم يُتفق عليها بعد	الخيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات (٢٠٠٩)
	الخيرة المستقلة المعنية بمسألة الحريات والفقر المدقع (٢٠٠٧)
	المقرر الخاص المعني باستقلال القضاء والمحامين (٢٠٠٨ و ٢٠٠٤)
	الممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان (٢٠٠٣)
التيسير/التعاون أثناء البعثات	شكر المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية وزارة العدل والشؤون الدستورية على دعوتها وتعاونها ^(٣٤) .
	وأعرب المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب عن إعجابه باستعداد المسؤولين الحكوميين واهتمامهم الصادق ^(٣٥) .

متابعة الزيارات	
الردود على رسائل الادعاءات، والنداءات العاجلة	خلال الفترة قيد الاستعراض، أرسلت ٢٠ رسالة ولم ترد كينيا على أي منها ^(٣٦) .
الردود على الاستبيانات المتعلقة بمسائل مواضيعية	لم ترد كينيا على أي استبيان من مجموع ٢١ استبياناً أرسلها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ^(٣٧) .

٣- التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان

١٣- في عام ٢٠٠٨، أوفدت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مستشاراً في شؤون حقوق الإنسان إلى فريق الأمم المتحدة القطري في كينيا لتوفير الدعم اللازم للأمم المتحدة، في مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية، في جملة أمور، في مجالات القابلية للمساءلة، والإفلات من العقاب، والعدالة الانتقالية^(٣٨).

١٤- وفي عام ٢٠٠٨، نظمت المفوضية أول احتفال للأمم المتحدة بيوم حقوق الإنسان في كينيا^(٣٩).

باء - تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الإنساني الدولي الواجب التطبيق

١- المساواة وعدم التمييز

١٥- لاحظت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان مع القلق أن التمييز المنهجي ضد المرأة لا يزال قائماً في القانون والممارسة في جملة أمور منها المطالبة بحقوق الملكية، والممارسة التمييزية بشأن "ميراث الزوجة"، وقانون التركات أو الإرث. وأفادت بأن استمرار تطبيق بعض القوانين العرفية، بما في ذلك جواز تعدد الزوجات، يخل بنطاق أحكام عدم التمييز في الدستور وفي نصوص تشريعية أخرى^(٤٠).

١٦- وأفادت كينيا، في ردها على الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦، بأن هناك آليات مختلفة لضمان المساواة في الحقوق والمعاملة بين الرجال والنساء وحظر التمييز بين الجنسين^(٤١)، وبأن الحكومة لا ترى إمكانية لحظر تعدد الزوجات بدون قدر كبير من المفاوضات والدعاية، وهو ما يجرى وضع الأسس اللازمة لهما حالياً^(٤٢).

١٧- وأعربت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها لعدم النص في الدستور على مساواة المرأة في حقوق المواطنة^(٤٣). وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها للتمييز بحكم الواقع الذي يواجهه الأطفال المولودين خارج نطاق الزوجية، والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية و/أو الإيدز، والأيتام، وأطفال الشوارع، والأطفال المولودين من أمهات كينيات وآباء غير كينيين^(٤٤).

١٨ - وفي عام ٢٠٠٨، أفادت الخبيرة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات بأن أعضاء الأقلية النوبية يجرمون حسبما يدعى من حقهم في الجنسية الكينية ويمنعون من التصويت وتقلد المناصب والوظائف العامة^(٤٥) وامتلاك الأراضي^(٤٦). في عام ٢٠٠٨، أوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالاعتراف بالنوبيين والأوغيك بوصفهم من الجماعات الإثنية المتميزة، وكذلك بحقهم في صون وحماية وتطوير تراثهم الثقافي وهويتهم^(٤٧).

١٩ - وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى وجود شعور عام بالاستبعاد والتهميش، خصوصا بين المقيمين في شمال كينيا وأجزاء من السواحل الكينية، الذين يعيشون في دوامة مستمرة من العنف/التزاع المسلح والفقير^(٤٨).

٢٠ - ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن كينيا أصدرت قانونا لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة. بيد أن التنفيذ لا يزال دون المستوى المطلوب، ولم تتحقق بعد نسبة العاملين ذوي الإعاقة الموصى بها في هذا القانون والتي يبلغ قدرها ٥ في المائة من مجموع العاملين^(٤٩).

٢١ - وأفادت بعثة المفوضية بأن التمييز في توزيع الثروة والقوة الاقتصادية والسياسية وغياب الحماية الكافية وسبل الانتصاف الفعالة من دواعي الشكاوى العديدة للسكان^(٥٠).

٢ - حق الفرد في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه

٢٢ - أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها لوجود عدد كبير ولكن غير محدد من الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام، وتوقيع عقوبة الإعدام على جرائم لا تنطبق عليها صفة "أشد الجرائم خطورة" بالمعنى المقصود في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية^(٥١). وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها بشكل خاص لما أفادت به التقارير من استمرار الحكم على الأطفال بالإعدام، على الرغم من حظر توقيع هذه العقوبة عليهم^(٥٢).

٢٣ - وفي عام ٢٠٠٩، خلص المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً بعد بعثة قام بها إلى كينيا إلى أن الشرطة كثيراً ما تقوم بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وأن مناخ الإفلات من العقاب يسود في البلد. والأكثر إثارة للقلق هو فرق الموت التابعة للشرطة، التي تعمل بناء على أوامر من كبار المسؤولين في الشرطة، والتي تكلف بتصفية القادة المشتبه بهم وأعضاء المنظمات الإجرامية^(٥٣). وخلص المقرر الخاص أيضا إلى أن ميليشيا الدفاع عن أرض السباوت وقوات الأمن الحكومية ترتكب أعمالا وحشية على نطاق واسع في منطقة جبل إلغون، بما في ذلك التعذيب والقتل بوجه مخالف للقانون^(٥٤). وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأن تحقق كينيا على الفور في عمليات القتل غير القانونية المنسوبة إلى الشرطة أو المسؤولين عن إنفاذ القانون وبأن تقدم المسؤولين للمحاكمة. وأشار تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لعام ٢٠٠٩ إلى مقتل ما

لا يقل عن ٣٢٣ شخصا في المناطق الرعوية في عام ٢٠٠٩ بسبب النزاع القائم على الموارد^(٥٦).

٢٤- وفي بيان مشترك مؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أعرب ١٤ من أصحاب الولايات عن قلقهم العميق للأحداث التي وقعت بعد إعلان نتائج الانتخابات التي جرت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وأدانوا بشدة أعمال العنف المفرط التي حدثت في إلدوريت في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ والتي قتل فيها عشرات من المدنيين، بينهم أطفال ونساء، بعد قيام مجموعة من الغوغاء بإشعال النار في إحدى الكنائس. وأعرب أصحاب البيان عن حزنهم لاستخدام القوة المفرطة من قبل قوات الأمن ضد المتظاهرين وغيرهم من المدنيين^(٥٧). وأسفر هذا العنف، طبقاً لما جاء في التقرير المقدم من بعثة المفوضية، عن وفاة ما يزيد على ألف شخص، وفرار مئات الآلاف من الأفراد من ديارهم، وتدمير ونهب عشرات الآلاف من المنازل والمتاجر والأعمال التجارية^(٥٨).

٢٥- واعترفت بعثة المفوضية بأن دولة كينيا تواجه قيوداً وعقبات وبأنها مارست فعلاً، في عدد من الحالات، مستوى معيناً من ضبط النفس وتمكنت في نهاية الأمر من حماية الفارين من مواصلة الاعتداء عليهم، ولكنها فشلت رغم ذلك في اتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية حقوق مواطنيها في الحياة والسلامة الجسدية، والملكية، والحقوق الديمقراطية، وحرية التعبير والتجمع والتنقل^(٥٩). ولاحظت وفقاً للأرقام التي أعلنت عنها الحكومة، أن الشرطة قامت بنحو ١٠ في المائة من عمليات القتل^(٦٠).

٢٦- ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري زيادة الجريمة وانعدام الأمن العام والأنشطة الإجرامية في المناطق الحضرية نتيجة للأعمال التي تقوم بها جماعات الميليشيا مثل مونجيكي وكسونغوسونغو التي تتكون أساساً من الشباب العاطلين والمحرومين^(٦١). واقترح فريق الأمم المتحدة القطري نهجاً متعدد الجوانب بما في ذلك ضمان مساءلة المجرمين الذين يتم القبض عليهم في الأجل الطويل^(٦٢).

٢٧- وأفاد فريق الأمم المتحدة القطري بأن أعمال التعذيب، والاحتجاز بدون محاكمة، وسوء المعاملة، والانتهاكات الجسيمة لحقوق المحتجزين مستمرة بلا هوادة^(٦٣). وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها الخاص بإزاء المعلومات الواردة بوقوع عدد كبير جداً من الوفيات أثناء الاحتجاز^(٦٤). وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها إزاء تفشي الفساد بين ضباط الشرطة^(٦٥).

٢٨- وفي آذار / مارس ٢٠٠٧، أثناء الدورة الرابعة لمجلس حقوق الإنسان، أبلغ الوفد الكيني المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب شفويّاً بالمبادرات المتخذة في إطار البرامج الإصلاحية لقطاع الإدارة والعدل والقانون والنظام، والبرامج التدريبية لضباط الشرطة والسجون، لمنع وحظر التعذيب وإصلاح دوائر الشرطة والسجون^(٦٦).

٢٩- وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء انتشار العنف المترلي، وانخفاض عدد الشكاوى المقدمة في هذا الشأن، وعدم وجود أحكام في القانون الجنائي لتجريم هذا النوع من العنف بالتحديد^(٦٧). وفي عام ٢٠٠٩، أفاد المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة بأن عدم المساواة في حقوق الملكية عند الانفصال أو الطلاق يؤدي إلى تثبيط همتها عن ترك الزيجة العنيفة^(٦٨). وفي عام ٢٠٠٧، أشار المقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال إلى العادات المتصلة بالزواج القسري^(٦٩). وفي عام ٢٠٠٩، أفاد تقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بأن عوامل متعددة تمنع الناجين من العنف الجنسي من الحصول على العلاج الطبي والرعاية والدعم^(٧٠).

٣٠- ولاحظت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٧١)، ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة^(٧٢)، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان^(٧٣)، ولجنة مناهضة التعذيب^(٧٤) مع القلق أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لا يزال يمارس في كينيا. ولاحظت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أن الممارسة محظورة إذا كانت تنطوي على أطفال، وأوصت باعتماد تشريعات تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث البالغات^(٧٥).

٣١- وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها إزاء الظروف القاسية للاحتجاز في السجون، وعلى وجه الخصوص لاكتظاظ السجون، وانعدام الخدمات الصحية المناسبة، والمستويات العالية من العنف^(٧٦).

٣٢- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان^(٧٧) ولجنة حقوق الطفل^(٧٨) عن قلقهما إزاء ادعاءات الاتجار بالأطفال ودعارة الأطفال. وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها لعدم ملاحقة جرائم الاتجار والمعاقبة عليها وعدم توفير الحماية الكافية للضحايا^(٧٩). وحثت لجنة حقوق الطفل كينيا على وضع سياسة وطنية شاملة ومبادئ توجيهية للتبني امثالاً للاتفاقية^(٨٠).

٣٣- وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها العميق إزاء وجود عدد كبير من أطفال الشوارع، وحرمانهم من حقهم في التعليم والرعاية الصحية، وتعرضهم لمختلف أشكال العنف، بما في ذلك للاعتداء الجنسي والاستغلال والتوقيف التعسفي والمفرط^(٨١).

٣- إقامة العدل، بما في ذلك الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

٣٤- أكد فريق الأمم المتحدة القطري أن القضاء يفتقر عموماً إلى الاستقلال^(٨٢). وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء التقارير الواردة بوجود خلل خطير في إقامة العدل وبأن ذلك يعزى أساساً إلى الافتقار إلى الموارد البشرية والمادية وبطء الإجراءات^(٨٣). ولاحظت اللجنة مع القلق أن انتشار الفساد يؤدي، في جملة أمور، إلى عدم الوصول إلى المحاكم المحلية وسبل الانتصاف القضائية، وأن عدم تنفيذ أوامر المحكمة وأحكامها في الكثير من الأحيان من الأسباب الإضافية للقلق^(٨٤). وأفادت كينيا في ردها المقدم في

عام ٢٠٠٦ بأنها اتخذت عدداً من التدابير لإعطاء السلطة القضائية المزيد من السيطرة على مواردها وحمايتها من التدخل^(٨٥).

٣٥- وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء معاملة الأطفال في بعض الحالات معاملة المجرمين الكبار والتقدم المحدود المحرز في وضع نظام فعال لقضاء الأحداث خارج العاصمة^(٨٦). وأعربت لجنة مناهضة التعذيب^(٨٧) ولجنة حقوق الطفل^(٨٨) عن قلقهما إزاء تحديد سن المسؤولية الجنائية بشماني سنوات. وأوصت لجنة مناهضة التعذيب^(٨٩) برفع هذه السن على وجه السرعة من أجل مطابقتها للمعايير الدولية^(٩٠).

٣٦- وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى عدم القيام عموماً باحترام سيادة القانون في حين أن ثقافة الإفلات من العقاب هي السائدة والمنتشرة بوجه عام^(٩١). وأفادت بعثة المفوضية بأن التراث الدائم للإفلات من العقاب يساهم في تجدد واستمرار العنف والصراع^(٩٢).

٣٧- ووفقاً للمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، أوضحت لجنة تحقيق وطنية بالتفصيل الظروف التي أحاطت بمقتل ١١٣ شخصاً في أعقاب الانتخابات التي جرت في عام ٢٠٠٧. بيد أن توصيات اللجنة لم تنفذ بعد. ولم يقدم المسؤولون عن أعمال العنف التي وقعت بعد الانتخابات للمحاكمة، بما في ذلك أفراد الشرطة المسؤولين عن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والموظفين الذين نظموا أعمال العنف أو حرضوا على ارتكابها، رغم مضي ١٨ شهراً تقريباً على هذه الأحداث^(٩٣). وأوصت بعثة المفوضية بأن تتخذ كينيا إجراءات خاصة ومستقلة للملاحقة القضائية، ربما بدعم دولي، لتعزيز قدرتها على تقديم مرتكبي أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات للمحاكمة^(٩٤).

٣٨- وذكرت نائبة المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تنفيذ التوصيات التي قدمتها لجنة التحقيق في مرحلة ما بعد الانتخابات والعنف - وعلى وجه الخصوص إنشاء محكمة خاصة ذات مصداقية وإصلاح قوات الأمن - ستكون اختباراً حاسماً للقيادة السياسية الكينية في النضال من أجل وضع حد للإفلات من العقاب^(٩٥). وأضافت أن لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة ذات مصداقية ومستقلة استقلالاً تاماً، ويمكنها أن تؤدي دوراً هاماً ومكماً في تعزيز المساءلة والمصالحة^(٩٦).

٣٩- وأفاد فريق الأمم المتحدة القطري بأن نظام حماية الشهود ضعيف وعدم الفعالية وأنه مصدر قلق كبير لا سيما في ضوء عمليات العدالة الانتقالية الجارية^(٩٧). وأشار المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً إلى التهديدات والمضايقات وحوادث القتل التي تعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان الذين أدلوا بشهادتهم أثناء البعثة التي قام بها إلى كينيا^(٩٨). وأوصت بعثة المفوضية بضمان حماية الضحايا والشهود من انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان^(٩٩).

٤٠- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها من أن معظم المشتبه بهم لا يمكنهم الحصول على محام خلال المراحل الأولى من الاحتجاز^(٩٩) وأن الأفراد الذين يواجهون تهمة القتل العمد فقط هم الذين يستفيدون من نظام المساعدة القانونية^(١٠٠). وحثت لجنة مناهضة التعذيب كينيا على ضمان أن لا يكون النقص في الموارد عقبة في الوصول إلى العدالة وعلى سرعة تنفيذ البرنامج الوطني للمساعدة القانونية، الذي قد يكون مصحوبا بإنشاء مكتب للمحامي العام للدفاع^(١٠١).

٤١- وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها إزاء المشاكل والتأخير في تقديم التعويضات لضحايا التعذيب^(١٠٢).

٤- الحق في الخصوصية والزواج والحياة الأسرية

٤٢- أعربت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء استمرار الزواج بين الأطفال، رغم تحديد السن الدنيا للزواج في قانون الطفل بثمانية عشر عاما. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الحالات التي يكون فيها الأبوين غير متزوجين عند ولادة الطفل والتي لا يتزوجان بعدها التي تقع فيها المسؤولية القانونية عن تنشئة الطفل على عاتق الأم وحدها^(١٠٣).

٥- حرية التنقل

٤٣- دعت المفوضية بقوة إلى إدراج حرية الحركة في سياسة الحكومة وفقا لاتفاقية عام ١٩٥١. وأضافت أن اللاجئ يقيمون وفقا لسياسة الحكومة في مخيمات محددة^(١٠٤) مما يؤدي، في جملة أمور، إلى تقييد وصول الأطفال إلى التعليم والخدمات الصحية، وفرض قيود على حرية التنقل والتعبير وتكوين الجمعيات المكفولة باتفاقية حقوق الطفل^(١٠٥).

٦- حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية

٤٤- في عام ٢٠٠٨، وجه المقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، نداء عاجلا بشأن إلقاء القبض على أكثر من ٦٠ من الصحفيين ونشطاء المجتمع المدني الذين تجمعوا للاحتجاج على مشروع قانون الاتصالات (المعدل) لعام ٢٠٠٨، الذي أقره البرلمان. وأعرب عن القلق من استخدام هذا القانون، في حالة التصديق عليه، في تقييد حرية الإعلام^(١٠٦).

٤٥- وفي عام ٢٠٠٥، طلبت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات معلومات بشأن التدابير الرامية إلى مواءمة الأحكام المتعلقة بتسجيل الجمعيات في قانون الجمعيات لعام ١٩٦٨ لاتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن إلغاء السخرة^(١٠٥). وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء خضوع الاجتماعات السياسية العامة الكبرى لشرط الإخطار المسبق بثلاثة أيام على الأقل، وإزاء رفض الإذن بتنظيم مظاهرات

عامة لأسباب خلاف الأسباب المنصوص عليها في المادة ٢١ من العهد. وأعربت اللجنة عن قلقها لعدم وجود وسيلة للطعن في القرار بالرفض^(١٠٨).

٤٦ - ووجه المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التعبير، والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، مجتمعين ومنفردين، فضلاً عن المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب عدة رسائل بشأن عمليات التخويف والمضايقة والاحتجاز التعسفي والاستجواب والتعذيب المزعومة التي تعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، وكذلك بشأن العنف الذي وقع في قمع المظاهرات^(١٠٩).

٤٧ - وذكرت بعثة المفوضية أن النتائج التي توصلت إليها بعثات المراقبة والتقارير المستقلة المختلفة تشير إلى أن الناخبين الكينيين كانوا محرومين من حقهم الأساسي في انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة^(١١٠).

٧- الحق في العمل وفي التمتع بأوضاع عمل عادلة ومواتية

٤٨ - أوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باتخاذ تدابير هادفة لضمان المساواة في وصول المرأة، لا سيما في المناطق الريفية والمناطق الحضرية المحرومة، إلى سوق العمل العادية، وتنفيذ مبدأ المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية من الناحية العملية^(١١١).

٤٩ - وأوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بزيادة وتكثيف وتنفيذ الحد الأدنى للأجور سنوياً من أجل توفير مستوى معيشي لائق للعمال^(١١٢)، وبأن تتخذ تدابير عاجلة لضمان حرية تشكيل النقابات والانضمام إليها، ومنع التدخل في إدارة وتشغيل نقابات العمال، وإزالة القيود المفرطة على الحق في الإضراب في القانون وفي الممارسة العملية^(١١٣).

٥٠ - ولاحظت لجنة حقوق الطفل مع القلق عدم وجود سياسات أو لوائح داخلية بشأن عمالة الأطفال^(١١٤). وأشارت إلى التقارير الواردة بشأن المشاكل المستمرة والخطيرة المتعلقة بالاستغلال الاقتصادي للأطفال وعدد الأطفال المشاركين في أعمال خطيرة^(١١٥). وفي عام ٢٠٠٣، أشارت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية إلى أهمية وضع حد أدنى لسن القبول في العمل أو للعمل في جميع القطاعات، بما في ذلك في قطاع الزراعة^(١١٦).

٥١ - وفي عام ٢٠٠٩، طلبت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية إلى الحكومة أن تتخذ التدابير اللازمة لإلغاء أو تعديل أحكام قانون السلطات المخولة للرئيس في مجال العمل الجبري وفقاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بإلغاء السخرة^(١١٧). وأعربت اللجنة عن أملها في تعديل قانون العقوبات لضمان المعاقبة على فرض السخرة أو العمل القسري كجريمة جنائية، وملاءمة العقوبات المفروضة على ارتكابها^(١١٨).

٨- الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشة لائق

٥٢- لاحظ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن الفقر، ولا سيما فقر الدخل، لا يزال من أكبر التحديات التي تواجه السكان في كينيا^(١١٩). وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها من أن أكثر من نصف السكان يعيشون في فقر مدقع^(١٢٠). وأفادت بعثة المفوضية بأن انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كانت موجودة قبل أعمال العنف التي وقعت مؤخراً ومن ذلك عدم الوصول إلى المياه والغذاء والصحة والسكن اللائق ومعدل البطالة بين الشباب والتفاوت الصارخ^(١٢١).

٥٣- وأشادت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بإنشاء صندوق تنمية الفئات المستهدفة الذي يهدف إلى تحسين حياة المرأة الريفية^(١٢٢). وأعربت لجنة حقوق الطفل عن أسفها لعدم التعرض في استراتيجية الحد من الفقر للأطفال^(١٢٣).

٥٤- وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها لأن الصندوق الوطني لتأمين المستشفيات لا يغطي إلا نسبة صغيرة فقط من العاملين في القطاع غير الرسمي ولعدم حصول مشروع القانون الوطني للتأمين الصحي الاجتماعي (٢٠٠٤)، الذي يسعى إلى إدخال نظام التأمين الصحي الإلزامي لجميع المواطنين، على موافقة الرئيس^(١٢٤). وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها من أن العديد من نظم المعاشات التقاعدية تعاني من نقص التمويل ولأن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يتضمن أي مخطط للمعونة الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات^(١٢٥).

٥٥- ورحبت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بإدخال خدمات ما قبل الولادة المجانية للنساء الحوامل ولكنها أعربت عن قلقها من أن معدلات الوفيات بين الأمهات والأطفال الرضع لا تزال عالية ومن عدم حصول النساء على نوعية جيدة من الخدمات الجنسية والإنجابية^(١٢٦). ولاحظت اللجنة الانخفاض في معدلات انتشار فيروس نقص المناعة مؤخراً ولكنها أعربت عن قلقها لأن كينيا لا تزال تواجه وباء خطيراً، لا سيما بين الشباب^(١٢٧).

٥٦- وأبلغت بعثة المفوضية بأن سوء توزيع الأراضي، وخصوصاً في وادي ريفت، تسبب في نزاع على الأراضي الصالحة للزراعة^(١٢٨). وأبرز إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن مشكلة الجفاف والفيضانات أصبحت دائمة وترتب آثاراً اجتماعية واقتصادية سلبية كبيرة، مثل انعدام الأمن الغذائي المزمن وزيادة القابلية للتأثر^(١٢٩). وأشار إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى التهديد المتزايد للموارد المائية بالتلوث وتدهور مستجمعات المياه والاستغلال المفرط. ولا تزال مرافق التخلص من الفضلات في معظم المستوطنات غير الرسمية محدودة جداً، ولا توجد بسبب الازدحام أماكن كافية للتخلص من القمامة^(١٣٠).

٥٧- وفي عام ٢٠٠٤، قدم المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي مناسب، بعد قيامه ببعثة إلى كينيا، عدة توصيات بشأن، في جملة أمور، ما يلي: إدماج منظور حقوق الإنسان في السياسات القطاعية وبرامج الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، والأطر الدستورية والقانونية، وتطبيق المؤشرات ذات الحساسية لحقوق الإنسان؛ واستعراض وتطوير البرامج والسياسات القائمة والقوانين التي يجري وضعها لتوجيهها نحو المرأة وأشد السكان فقراً والفئات الضعيفة والمهمشين؛ ومعالجة القضايا المتعلقة بالإخلاء القسري، وضمان الحيازة، وإضفاء الشرعية على المستوطنات غير الرسمية، وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة بنهج شاملة؛ وإقامة محكمة شبه قضائية للمستوطنات البشرية غير الرسمية^(١٣١).

٩- الحق في التعليم

٥٨- أفاد فريق الأمم المتحدة القطري بأن نظام التعليم الإلزامي وال مجاني في كينيا أدى إلى زيادة معدلات الالتحاق الإجمالية بالمدارس بنسبة تزيد على ٩٠ في المائة على الصعيد الوطني ولكنه غير متاح للأطفال من الأسر الفقيرة حتى الآن^(١٣٢). ولاحظت لجنة حقوق الطفل أن معدلات الالتحاق بالمدارس والإلمام بالقراءة والكتابة بين الأطفال من مجتمعات الأقليات والسكان الأصليين تقل عن المتوسط الوطني، وعلى وجه الخصوص في حالة الفتيات^(١٣٣). وأعربت اللجنة عن قلقها لانخفاض معدلات الالتحاق بدور الرعاية والمؤسسات التعليمية المخصصة للطفولة المبكرة^(١٣٤).

٥٩- ووفقاً لفريق الأمم المتحدة القطري، لا تزال نوعية التعليم مشكلة في كينيا حيث تقف نسبة الطلبة إلى المعلمين عند ما يقرب من ١٠٠ إلى ١. ويساهم نقص التدريب المهني التقني في غياب الأشخاص المؤهلين اللازمين لدعم قطاعات اقتصادية معينة^(١٣٥).

١٠- الأقليات والشعوب الأصلية

٦٠- في عام ٢٠٠٧، لاحظ المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين، بعد البعثة التي قام بها إلى كينيا في عام ٢٠٠٦، أن معظم الأقليات والشعوب الأصلية في كينيا من الصيادين والرعاة الذين يعيشون في المناطق القاحلة وشبه القاحلة^(١٣٦). وقد تعرضت معيشتهم وثقافتهم للتمييز بانتظام وأدى عدم الاعتراف القانوني بهم وعدم تمكينهم إلى تهميشهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وتتصل قضايا حقوق الإنسان الرئيسية التي يواجهونها بفقدان أراضيهم وغاباتهم ومواردهم الطبيعية التقليدية، وتدهور البيئة، والسياسات الإنمائية والحفاظة غير الملائمة لهم. ويؤدي الافتقار إلى الخدمات الاجتماعية والصحية في مجتمعات السكان الأصليين إلى صعوبات خاصة للنساء والأطفال. وأوصى المقرر الخاص بالإسهام في تحسين حالة حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في كينيا^(١٣٦).

٦١- وأفادت المفوضية بأن ما يقدر بنحو ١٠٠.٠٠٠ من الأشخاص عديمي الجنسية من النوبيين^(١٣٧).

١١- المهاجرون، واللاجئون، وطالبو اللجوء

- ٦٢- أفاد فريق الأمم المتحدة القطري بأن كينيا استضافت حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أكثر من ٣٧٥ ٠٠٠ من اللاجئين وطالبي اللجوء^(١٣٨). وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها للتهرات في تنفيذ قانون اللاجئين لعام ٢٠٠٦^(١٣٩).
- ٦٣- وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها للتقارير الواردة بشأن استبعاد اللاجئين بحكم الواقع من قطاع العمل الرسمي وحصولهم كثيراً على أجور تقل عن الحد الأدنى للأجور في القطاع غير الرسمي^(١٤٠). وأعربت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها للمعلومات الواردة بشأن عدم توفير الحماية الكافية للمرأة من جميع أشكال العنف في مجتمعات اللاجئين والمشردين داخلياً والتعويض المناسب في هذا الشأن، علاوة على إفلات مرتكبي هذه الأفعال الواضح من العقاب^(١٤١). وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها للتقارير الواردة بشأن الأعمال الوحشية والمضايقات التي تمارسها الشرطة مع الأطفال اللاجئين^(١٤٢).
- ٦٤- ووفقاً لفريق الأمم المتحدة القطري، أغلقت الحكومة في أوائل عام ٢٠٠٧ حدودها مع بلد مجاور بدعوى وجود مخاوف أمنية بما يتعارض مع الحق في التماس اللجوء. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين الحوار مع الحكومة لإلغاء هذا القرار^(١٤٣).

١٢- المشردون داخلياً

- ٦٥- لاحظ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن مئات الآلاف من المشردين داخلياً في كينيا يفتقرون إلى الحقوق والخدمات الأساسية. وتعيش أعداد كبيرة من المشردين داخلياً في أجزاء ضعيفة بيئياً واقتصادياً من كينيا مما يقلل من فرص اندماجهم وتطورهم ويزيد بالتالي من قابليتهم للتأثر^(١٤٤). وقدمت بعثة المفوضية توصيات فيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على الفوارق بين الجنسين الذي يؤثر على المشردين داخلياً^(١٤٥).
- ٦٦- وفي عام ٢٠٠٨، لاحظ ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً في ختام زيارة العمل التي قام بها إلى كينيا أن الجهود الخاصة التي تبذلها الحكومة والوكالات الإنسانية والجهات المانحة من أجل عودة المشردين نتيجة لأعمال العنف التي وقعت بعد الانتخابات إلى ديارهم ينبغي أن تكون مستدامة ومتفقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان^(١٤٦). وأضاف أنه ينبغي اتخاذ تدابير أشد قوة للمصالحة وعودة المشردين داخلياً إلى ديارهم ومعالجة الأسباب الجوهرية للتشرد. وأوصى باعتماد استراتيجية شاملة للمشردين داخلياً والقوانين اللازمة لتنفيذها، ولاحظ أن تصديق كينيا على البروتوكولات المتعلقة بالمشردين داخلياً وإعادة الممتلكات المعتمدة في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى يوفر فرصة فريدة لتزويد البلد بالأدوات اللازمة لوضع حد للحالات السابقة والمقبلة للتشرد^(١٤٧).

١٣ - حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

٦٧ - في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وجه ثلاثة مقررین خاصین نداءين عاجلين بشأن احتجاز عدد من المواطنين والأجانب، معظمهم من المسلمين، ووضع عدد كبير منهم في الحبس الانفرادي دون توجيه اتهام إليهم، ونقلهم بعد ذلك إلى دول ثالثة دون منحهم الفرصة للظن^(١٤٨). وفي عام ٢٠٠٩، تبين للمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب أن كينيا من البلدان التي يسرت عمليات التسليم الاستثنائي^(١٤٩). وحثت لجنة مناهضة التعذيب كينيا على ضمان اتفاق أي إجراء تتخذه لمكافحة الإرهاب مع قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ و ١٥٦٦^(١٥٠).

٦٨ - وفي عام ٢٠٠٦، وجه المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب رسالة فيما يتعلق بمشروع قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦ يعرب فيها عن قلقه بشأن بعض أحكام المشروع ويؤكد الحاجة إلى مراجعة تعريف العدوان والنص عليه بطريقة دقيقة وواضحة، والحد من نطاقه ليقصر على الأعمال الإرهابية الحقيقية بطبيعتها، فضلاً عن الحاجة إلى أحكام واضحة ومحددة بشأن حظر المنظمات الإرهابية المزعومة والرقابة القضائية المناسبة، وتوفير سبل انتصاف فعالة، والتعويض^(١٥١).

ثالثاً - الانجازات، وأفضل الممارسات، والتحديات، والمعوقات

٦٩ - أوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كينيا بأن تعمل على عدم تأثر الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سلبياً بأي تعهدات تتخذها بموجب اتفاقات التجارة والاستثمار^(١٥٢).

٧٠ - وأبلغ فريق الأمم المتحدة القطري بارتفاع مستويات انعدام الأمن والتراعات المسلحة وأعمال العنف باستعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة^(١٥٣). وأشار إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية إلى الحاجة العاجلة إلى وضع نظام وطني للحماية الاجتماعية لتقديم الخدمات للسكان الضعفاء على أساس مستدام^(١٥٤).

رابعاً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

ألف - تعهدات الدولة

٧١ - في عام ٢٠٠٦، تعهدت الحكومة، في جملة أمور، بمواصلة التعاون بشكل وثيق مع الإجراءات الخاصة بتقديم تقارير إلى هيئات المعاهدات الإقليمية والدولية. وأفادت الحكومة بأنها اتخذت خطوات ملموسة، بما في ذلك فتح المجال بغير حدود لمشاركة الشعب في العملية

الديمقراطية، وتحرير موجات الأثير الكينية، ورفع القيود المفروضة على محطات الإذاعة والتلفزيون المستقلة والصحف المحلية والدولية^(١٥٥).

باء - توصيات محددة للمتابعة

٧٢- طلبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى كينيا أن تقدم، في غضون سنة واحدة، معلومات عن استجابتها لتوصيات اللجنة المتعلقة بالتمييز المنهجي ضد المرأة، والقتل خارج نطاق القضاء الذي يقع من موظفين مكلفين بإنفاذ القانون، وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز بالشرطة، والخلل في النظام القضائي^(١٥٦). وأرسلت كينيا رداً في عام ٢٠٠٦^(١٥٧).

٧٣- وطلبت لجنة مناهضة التعذيب إلى كينيا أن تقدم، في غضون سنة واحدة، معلومات عن الإجراءات المتخذة للاستجابة لتوصيات اللجنة المتعلقة بإدراج الاتفاقية وتعريف التعذيب في القانون الوطني، وتخفيض سن المسؤولية الجنائية، والتوقيف التعسفي وفساد الشرطة، وأعمال العنف التي وقعت بعد الانتخابات في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، وانتهاكات حقوق الإنسان المزعومة التي ارتكبتها العسكرون عند تنفيذ "عملية أو كوا مايشا" في آذار/مارس ٢٠٠٨، وتعويض ضحايا التعذيب^(١٥٨). ولم يقدم أي رد على هذا الطلب.

خامساً - بناء القدرات والمساعدة التقنية

٧٤- حثت لجنة حقوق الطفل كينيا على التماس المساعدة التقنية من عدد من الهيئات الدولية فيما يتعلق بالتبني في بلد آخر، والعنف ضد الأطفال، وعمل الأطفال^(١٥٩).

٧٥- وأفادت بعثة المفوضية بأنها على استعداد للعمل مع الحكومة، في حدود مواردها وولايتها، من أجل تنفيذ توصيات البعثة بصورة فعالة، وتوفير الدعم للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، ولجنة التحقيق في أعمال العنف التي وقعت بعد الانتخابات^(١٦٠).

Notes

¹ Unless indicated otherwise, the status of ratifications of instruments listed in the table may be found in *Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General: Status as at 31 December 2006* (ST/LEG/SER.E.25), supplemented by the official website of the United Nations Treaty Collection database, Office of Legal Affairs of the United Nations Secretariat, <http://treaties.un.org/>.

² The following abbreviations have been used for this document:

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights
OP-ICESCR	Optional Protocol to ICESCR
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR
ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty

CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment
OP-CAT	Optional Protocol to CAT
CRC	Convention on the Rights of the Child
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families
CRPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities
OP-CRPD	Optional Protocol to the Convention on the Rights of Persons with Disabilities
CED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance

- ³ The reservation reads: “While the Kenya Government recognizes and endorses the principles laid down in paragraph 2 of article 10 of the Covenant, the present circumstances obtaining in Kenya do not render necessary or expedient the imposition of those principles by legislation.”
- ⁴ *Adopted by the General Assembly in its resolution 63/117 of 10 December 2008. Article 17, paragraph 1, of OP-ICESCR states that “The present Protocol is open for signature by any State that has signed, ratified or acceded to the Covenant”.*
- ⁵ Information relating to other relevant international human rights instruments, including regional instruments, may be found in the pledges and commitments undertaken by Kenya before the Human Rights Council, as contained in the note verbale dated 7 April 2006 sent by the Permanent Mission of Kenya to the United Nations addressed to the President of the General Assembly (A/60/78).
- ⁶ Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime.
- ⁷ 1951 Convention relating to the Status of Refugees and its 1967 Protocol, 1954 Convention relating to the status of Stateless Persons and 1961 Convention on the Reduction of Statelessness.
- ⁸ Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field (First Convention); Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of Wounded, Sick and Shipwrecked Members of Armed Forces at Sea (Second Convention); Convention relative to the Treatment of Prisoners of War (Third Convention); Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (Fourth Convention); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Adoption of an Additional Distinctive Emblem (Protocol III). For the official status of ratifications, see Federal Department of Foreign Affairs of Switzerland, at www.eda.admin.ch/eda/fr/home/topics/intla/intrea/chdep/warvic.html.
- ⁹ International Labour Organization Convention No. 29 concerning Forced or Compulsory Labour; Convention No. 105 concerning the Abolition of Forced Labour; Convention No. 87 concerning Freedom of Association and Protection of the Right to Organise; Convention No. 98 concerning the Application of the Principles of the Right to Organise and to Bargain Collectively; Convention No. 100 concerning Equal Remuneration for Men and Women Workers for Work of Equal Value; Convention No. 111 concerning Discrimination in Respect of Employment and Occupation; Convention No. 138 concerning Minimum Age for Admission to Employment; Convention No. 182 concerning the Prohibition and Immediate Action for the Elimination of the Worst Forms of Child Labour.

- ¹⁰ Concluding observations of the Human Rights Committee (CRC/C/KEN/CO/2), para. 41(c).
- ¹¹ Concluding observations of the Committee on Economic, Social and Cultural Rights (E/C.12/KEN/CO/1), para. 39.
- ¹² Concluding observations of the Committee against Torture (CAT/C/KEN/CO/1), para. 31.
- ¹³ UNCT submission to the UPR on Kenya, p. 1.
- ¹⁴ Concluding observations of the Human Rights Committee (CCPR/CO/83/KEN), para. 8; see also E/C.12/KEN/CO/1, para. 9; CAT/C/KEN/CO/1, para. 8.
- ¹⁵ CAT/C/KEN/CO/1, para. 8.
- ¹⁶ UNCT submission to the UPR on Kenya, p. 1; see also E/C.12/KEN/CO/1, para. 5.
- ¹⁷ UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 1 and 2.
- ¹⁸ CAT/C/KEN/CO/1, para. 16.
- ¹⁹ Concluding comments of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW/C/KEN/CO/6), para. 8.
- ²⁰ Ibid., para. 13.
- ²¹ Report from OHCHR Fact-finding Mission to Kenya, 6-8 February 2008, p. 17, available from www.ohchr.org/Documents/Press/OHCHRKenya-report.pdf; see also OHCHR press release, 24 October 2008, available from www.unhcr.ch/hurricane/hurricane.nsf/view01/EE0343FFCEB6B0BDC12574EC004C2AC2?open-document; UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 1–5.
- ²² For the list of national human rights institutions with accreditation status granted by the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights (ICC), see A/HRC/10/55, annex I.
- ²³ A/HRC/10/55, annex III, para. 4(6). See also E/C.12/KEN/CO/1, para. 37; CRC/C/KEN/CO/2, para. 12. See also OHCHR press release, 24 October 2008.
- ²⁴ CAT/C/KEN/CO/1, para. 4(i).
- ²⁵ UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 10 and 11.
- ²⁶ CRC/C/KEN/CO/2, para. 10.
- ²⁷ UNDAF, The United Nations Development Assistance Framework Kenya 2009-2013, 2008, p. 5, available from http://planipolis.iiep.unesco.org/upload/Kenya/Kenya_UNDAF_May_2008.pdf.
- ²⁸ See General Assembly resolution 59/113 B of 14 July 2005 and Human Rights Council resolution 6/24 of 28 September 2007. See also letters from the High Commissioner for Human Rights dated 9 January 2006 and 10 December 2007, available from <http://www2.ohchr.org/english/issues/education/training/Summary-national-initiatives2005-2009.htm>.
- ²⁹ The following abbreviations have been used for this document:
- | | |
|--------------|--|
| CERD | Committee on the Elimination of Racial Discrimination |
| CESCR | Committee on Economic, Social and Cultural Rights |
| HR Committee | Human Rights Committee |
| CEDAW | Committee on the Elimination of Discrimination against Women |
| CAT | Committee against Torture |
| CRC | Committee on the Rights of the Child |
| CRPD | Committee on the Rights of Persons with Disabilities |
- ³⁰ A/HRC/11/2/Add.6.
- ³¹ UNOG press release, 27 May 2008, available from [www.unog.ch/80256EDD006B9C2E/\(httpNewsByYear_en\)/7E466522BE997E09C1257456004242FD?OpenDocument](http://www.unog.ch/80256EDD006B9C2E/(httpNewsByYear_en)/7E466522BE997E09C1257456004242FD?OpenDocument).
- ³² A/HRC/4/32/Add.3.

³³ E/CN.4/2005/48/Add.2.

³⁴ A/HRC/4/32/Add.3, para. 7.

³⁵ E/CN.4/2005/48/Add.2, p. 3.

³⁶ The communications referred to relate to a number of alleged human rights violations affecting different groups of the population as well as 61 named individuals, including 20 women, in addition to proposed legislative changes in the area of civil and political rights.

³⁷ The questionnaires referred to are those reflected in an official report by a special procedure mandate holder issued between 1 January 2006 and 31 January 2010. Responses counted for the purposes of this section are those received within the relevant deadlines, relating to the following questionnaires: (a) report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially in women and children (E/CN.4/2006/62) and the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (E/CN.4/2006/67), joint questionnaire on the relationship between trafficking and the demand for commercial sexual exploitation, 2005; (b) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (A/HRC/4/31), questionnaire on the sale of children's organs, 2006; (c) report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children (A/HRC/4/23), questionnaire on issues related to forced marriages and trafficking in persons, 2006; (d) report of the Special Rapporteur on the human rights of migrants (A/HRC/4/24), questionnaire on the impact of certain laws and administrative measures on migrants, 2006; (e) report of the Special Rapporteur on the right to education (A/HRC/4/29), questionnaire on the right to education of persons with disabilities, 2006; (f) report of the Special Representative of the Secretary-General on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises (A/HRC/4/35/Add.3), questionnaire on human rights policies and management practices; (g) report of the Special Rapporteur on the situation of human rights and fundamental freedoms of indigenous people (A/HRC/6/15), questionnaire on the human rights of indigenous people, 2007; (h) report of the Working Group on the use of mercenaries (A/62/301), questionnaire on measures adopted and envisaged, including legislation, regarding mercenaries, 2007; (i) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (A/HRC/7/8), questionnaire on assistance and rehabilitation programmes for child victims of sexual exploitation, 2007; (j) report of the Special Rapporteur on violence against women (A/HRC/7/6), questionnaire on indicators on violence against women, 2007; (k) report of the Special Rapporteur on the right to education (A/HRC/8/10), questionnaire on the right to education in emergency situations, 2007; (l) report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children (A/HRC/10/16 and Corr.1), questionnaire on trafficking in persons, 2008; (m) report of the independent expert on the question of human rights and extreme poverty to the eleventh session of the Council (A/HRC/11/9), questionnaire on Cash Transfer Programmes, 2008; (n) report of the Special Rapporteur on the right to education, (A/HRC/11/8), questionnaire on the right to education for persons in detention, 2009; (o) report of the Special Rapporteur on violence against women (A/HRC/11/6), questionnaire on violence against women and political economy, 2008; (p) report of the Special Rapporteur on contemporary forms of slavery, including its causes and consequences (A/HRC/12/21), questionnaire on national legislation and initiatives addressing the issue of bonded labour, 2009; (q) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (A/HRC/12/23), questionnaire on measures to prevent and combat online child pornography, 2009; (r) report of the Special Rapporteur on the right to food (A/HRC/12/31), questionnaire on world food and nutrition security, 2009; (s) report of the Working Group on Arbitrary Detention (A/HRC/13/30), questionnaire on the detention of drug users, 2009; (t) joint study on global practices in relation to secret detention in the context of countering terrorism (A/HRC/13/42), questionnaire on secret detention, 2009; (u) report of the Special Rapporteur on the situation of human rights defenders (A/HRC/13/22), questionnaire on the security and protection of human rights defenders, 2009.

³⁸ OHCHR Report of Activities and Results 2008, p. 96.

³⁹ *Ibid.*

- ⁴⁰ CCPR/CO/83/KEN, para. 10. See also E/C.12/KEN/CO/1, paras. 14 and 15; CEDAW/C/KEN/CO/6, para. 27; UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 12-14.
- ⁴¹ Comments by the Government of Kenya on the concluding observations of the Human Rights Committee (CCPR/C/KEN/CO/2/Add.1), paras. 1 and 2.
- ⁴² Ibid., para. 14.
- ⁴³ CEDAW/C/KEN/CO/6, para. 31.
- ⁴⁴ CRC/C/KEN/CO/2, para. 24.
- ⁴⁵ ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Direct Request concerning ILO Discrimination (Employment and Occupation) Convention, 1958 (No. 111), 2007, doc. No. (ILOLEX) 092007KEN111.
- ⁴⁶ A/HRC/7/23, para. 54. See also UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 29–33.
- ⁴⁷ E/C.12/KEN/CO/1, para. 35.
- ⁴⁸ UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 12–14.
- ⁴⁹ Ibid.
- ⁵⁰ OHCHR Fact-finding Mission to Kenya, p. 3. See also UNDAF, The United Nations Development Assistance Framework Kenya 2009-2013, p. 2.
- ⁵¹ CCPR/CO/83/KEN, para. 13.
- ⁵² CRC/C/KEN/CO/2, para. 67.
- ⁵³ A/HRC/11/2/Add.6, p. 2. See also CAT/C/KEN/CO/1, para. 19; CCPR/CO/83/KEN, para. 16.
- ⁵⁴ A/HRC/11/2/Add.6, p. 2.
- ⁵⁵ CCPR/CO/83/KEN, para. 16.
- ⁵⁶ OCHA Humanitarian Update, vol. 53, p. 6, available from <http://ochaonline.un.org/Default.aspx?alias=ochaonline.un.org/kenya>.
- ⁵⁷ OHCHR press release of 4 January 2008, available from www.unhcr.ch/hurricane/hurricane.nsf/view01/3BDE9BB577A475E4C12573C6004F7B2D?openDocument; see also A/HRC/7/19, para. 41; A/HRC/10/11, para. 4; and OHCHR press release, 31 December 2007, available from www.unhcr.ch/hurricane/hurricane.nsf/view01/4740E24BE5B12FBFC12573C2006B1FE9?openDocument.
- ⁵⁸ OHCHR Fact-finding Mission, pp. 3 and 8-10. See also A/HRC/8/3/Add.1, pages 237-242.
- ⁵⁹ OHCHR Fact-finding Mission, p. 4. See also OHCHR press releases of 31 December 2007 and 4 January 2008.
- ⁶⁰ OHCHR Fact-finding Mission, p. 4; see also pp. 10 and 11.
- ⁶¹ UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 16 and 17. See also OHCHR Fact-finding Mission, p. 7.
- ⁶² UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 16 and 17.
- ⁶³ Ibid.
- ⁶⁴ CCPR/CO/83/KEN, para. 18.
- ⁶⁵ CAT/C/KEN/CO/1, para. 12.
- ⁶⁶ A/HRC/7/3/Add.2, paras 296, 299 and 300.
- ⁶⁷ E/C.12/KEN/CO/1, para. 22.
- ⁶⁸ A/HRC/11/6, para. 49.
- ⁶⁹ A/HRC/4/23, para. 28.
- ⁷⁰ UNIFEM and ActionAid, Together We Must! End Violence against Women and Girls and HIV & AIDS (New York, 2009), pp. 21 and 22, available from www.unifem.org/attachments/products/TogetherWeMust_en.pdf.

- ⁷¹ E/C.12/KEN/CO/1, para. 23.
- ⁷² CEDAW/C/KEN/CO/6, para. 23.
- ⁷³ CCPR/CO/83/KEN, para. 12.
- ⁷⁴ CAT/C/KEN/CO/1, para. 27.
- ⁷⁵ E/C.12/KEN/CO/1, para. 23.
- ⁷⁶ CAT/C/KEN/CO/1, para. 15.
- ⁷⁷ CCPR/CO/83/KEN, para. 25.
- ⁷⁸ CRC/C/KEN/CO/2, para. 65.
- ⁷⁹ CCPR/CO/83/KEN, para. 25.
- ⁸⁰ CRC/C/KEN/CO/2, paras. 40 and 41.
- ⁸¹ *Ibid.*, para. 63. See also ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Observation concerning ILO Convention on Minimum Age, 1973 (No. 138), 2006, doc. No. (ILOLEX) 132001KEN138, thirty-seventh paragraph.
- ⁸² UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 18–20.
- ⁸³ CCPR/CO/83/KEN, para. 20.
- ⁸⁴ *Ibid.*, para. 9.
- ⁸⁵ CCPR/C/KEN/CO/2/Add.1, para. 39.
- ⁸⁶ CRC/C/KEN/CO/2, para. 67.
- ⁸⁷ CAT/C/KEN/CO/1, para. 11.
- ⁸⁸ CRC/C/KEN/CO/2, para. 67.
- ⁸⁹ CAT/C/KEN/CO/1, para. 11.
- ⁹⁰ UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 18–20.
- ⁹¹ OHCHR Fact-finding Mission, p. 16. See also UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 18–20.
- ⁹² A/HRC/11/2/Add.6, p. 2. See also Statement by the President of the Security Council (S/PRST/2008/4); Security Council press statement on Kenya Agreement (SC/9265 – AFR/1664), 29 February 2009, available from www.un.org/News/Press/docs/2008/sc9265.doc.htm; and statement of the Spokesperson for the Secretary-General (SG/SM/11368 – AFR/1645), 11 January 2008, available from www.un.org/News/Press/docs/2008/sgsm11368.doc.htm.
- ⁹³ OHCHR Fact-finding Mission, p. 16; see also pp. 4, 12 and 13.
- ⁹⁴ OHCHR press release, 24 October 2008.
- ⁹⁵ *Ibid.*
- ⁹⁶ UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 18–20. See also A/HRC/11/2/Add.6.
- ⁹⁷ A/HRC/11/2/Add.6, p. 3, appendix II, p. 36, and appendix III, para. 4. See also A/HRC/11/2/Add.1, pp. 250–255.
- ⁹⁸ OHCHR Fact-finding Mission, p. 17.
- ⁹⁹ CCPR/CO/83/KEN, para. 17.
- ¹⁰⁰ *Ibid.*, para. 21.
- ¹⁰¹ CAT/C/KEN/CO/1, para. 10.
- ¹⁰² *Ibid.*, para. 25.
- ¹⁰³ CEDAW/C/KEN/CO/6, para. 43. See also CRC/C/KEN/CO/2, para. 22.
- ¹⁰⁴ UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 30–34. See also E/C.12/KEN/CO/1, para. 13.
- ¹⁰⁵ CRC/C/KEN/CO/2, para. 59(b) and (c).
- ¹⁰⁶ A/HRC/11/4/Add.1, paras. 1516–1521.

- ¹⁰⁷ ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Direct Request concerning ILO Convention on the Abolition of Forced Labour, 1957 (No. 105), 2005, doc. No. (ILOLEX) 092005KEN105, paras. 2–4.
- ¹⁰⁸ CCPR/CO/83/KEN, para. 23. See also ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Direct Request concerning ILO Convention on the Abolition of Forced Labour, 1957 (No. 105), 2005, doc. No. (ILOLEX) 092005KEN105, para. 3.
- ¹⁰⁹ See E/CN.4/2006/95/Add.1, paras 295-298, A/HRC/7/28/Add.1, paras. 1264-1267, A/HRC/10/12/Add.1, paras 1489-1518 and A/HRC/11/4/Add.1, paras. 1504-1508. See also E/CN.4/2006/6/Add.1, para. 129 and CCPR/CO/83/KEN, para. 23.
- ¹¹⁰ OHCHR Fact-finding Mission, p. 5.
- ¹¹¹ E/C.12/KEN/CO/1, para. 18. See also CEDAW/C/KEN/CO/6, paras. 35 and 36.
- ¹¹² E/C.12/KEN/CO/1, para. 18
- ¹¹³ *Ibid.*, para. 19. See also ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Observation concerning ILO Right to Organise and Collective Bargaining Convention, 1949 (No. 98), 2009, doc. No. (ILOLEX) 062009KEN098, para. 4.
- ¹¹⁴ CRC/C/KEN/CO/2, para. 61; see also para. 26; E/C.12/KEN/CO/1, para. 25; ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Observation concerning ILO Minimum Age Convention, 1973 (No. 138), 2009, doc. No. (ILOLEX) 062009KEN138, third and tenth paragraphs.
- ¹¹⁵ CRC/C/KEN/CO/2, para. 61.
- ¹¹⁶ ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Observation concerning ILO Convention Minimum Age, 1973 (No. 138), 2006, doc. No. (ILOLEX) 132003KEN138, twenty-seventh paragraph.
- ¹¹⁷ ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Observation concerning ILO Forced Labour Convention, 1930 (No. 29), 2009, doc. No. (ILOLEX) 062009KEN029, first and second paragraphs.
- ¹¹⁸ ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Direct Request concerning ILO Forced Labour Convention, 1930 (No. 29), 2009, doc. No. (ILOLEX) 092009KEN029, second and third paragraphs.
- ¹¹⁹ UNDAF, The United Nations Development Assistance Framework Kenya 2009-2013, p. 10.
- ¹²⁰ E/C.12/KEN/CO/1, para. 27.
- ¹²¹ OHCHR Fact-finding Mission to Kenya, p. 3.
- ¹²² CEDAW/C/KEN/CO/6, para. 9.
- ¹²³ CRC/C/KEN/CO/2, para. 55; see also para. 36 (a); UNDAF, The United Nations Development Assistance Framework Kenya 2009-2013, p. 7.
- ¹²⁴ E/C.12/KEN/CO/1, para. 20.
- ¹²⁵ *Ibid.*, para. 21.
- ¹²⁶ *Ibid.*, paras. 32 and 33.
- ¹²⁷ CEDAW/C/GIN/CO/6, para. 39. See also UNDAF, The United Nations Development Assistance Framework Kenya 2009-2013, p. 9; CCPR/CO/83/KEN, para. 15; UNIFEM, Promoting Gender Equality in HIV and AIDS: Making Aid More Effective Through Tracking Results (New York, 2008), p. 9, available from www.unifem.org/attachments/products/gender_equality_in_hiv_aids_responses.pdf.
- ¹²⁸ OHCHR Fact-finding Mission to Kenya, p. 3.
- ¹²⁹ UNDAF, The United Nations Development Assistance Framework Kenya 2009-2013, p. 8.
- ¹³⁰ *Ibid.*, p. 6.
- ¹³¹ E/CN.4/2005/48/Add.2, para. 82.

- ¹³² UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 54 and 55. See also CRC/C/KEN/CO/2, para. 57; E/C.12/KEN/CO/1, para. 7; and CEDAW/C/KEN/CO/6, para. 5.
- ¹³³ CRC/C/KEN/CO/2, para. 69.
- ¹³⁴ *Ibid.*, para. 57.
- ¹³⁵ UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 54 and 55. See also CRC/C/KEN/CO/2, para. 57.
- ¹³⁶ A/HRC/4/32/Add.3, p. 2.
- ¹³⁷ UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 29–33.
- ¹³⁸ UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 30–34. See also UNHCR, *Global Appeal 2010-2011* (Geneva, 2009), p. 74, available from www.unhcr.org/4b03cec59.pdf.
- ¹³⁹ CRC/C/KEN/CO/2, para. 59(b) and (c). See also OHCHR press release, 24 October 2008. See also UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 30–34.
- ¹⁴⁰ E/C.12/KEN/CO/1, para. 13.
- ¹⁴¹ CEDAW/C/KEN/CO/6, para. 25; see also para. 26.
- ¹⁴² CRC/C/KEN/CO/2, para. 59(c).
- ¹⁴³ UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 30–34.
- ¹⁴⁴ UNDAF, *The United Nations Development Assistance Framework Kenya 2009-2013*, p. 12.
- ¹⁴⁵ OHCHR Fact-finding Mission, p. 18.
- ¹⁴⁶ UNOG press release of 27 May 2008. See also E/C.12/KEN/CO/1, para. 29.
- ¹⁴⁷ UNOG press release of 27 May 2008. See also OHCHR Fact-finding Mission, p. 18.
- ¹⁴⁸ See A/HRC/10/44/Add.4, para. 129, A/HRC/10/3/Add.1, paras 129-135, A/HRC/6/17/Add.1, paras 62 and 63. See also CAT/C/KEN/CO/1, para. 17. See also A/HRC/13/42 paras. 155 and 159 (c).
- ¹⁴⁹ A/HRC/10/3, para. 52.
- ¹⁵⁰ CAT/C/KEN/CO/1, para. 17.
- ¹⁵¹ A/HRC/4/26/Add.1, p. 22, para. 37.
- ¹⁵² E/C.12/KEN/CO/1, para. 11.
- ¹⁵³ UNCT submission to the UPR on Kenya, pp. 10 and 11.
- ¹⁵⁴ UNDAF, *The United Nations Development Assistance Framework Kenya 2009-2013*, p. 7.
- ¹⁵⁵ Pledges and commitments undertaken by Kenya before the Human Rights Council, as contained in the note verbale dated 4 April 2006 sent by the permanent Mission of Kenya to the United Nations addressed to the President of the General Assembly (A/60/78), available from www.un.org/ga/60/elect/hrc/kenya.pdf.
- ¹⁵⁶ CCPR/CO/83/KEN, para. 29.
- ¹⁵⁷ CCPR/C/KEN/CO/2/Add.1.
- ¹⁵⁸ CAT/C/KEN/CO/1, para. 36.
- ¹⁵⁹ CRC/C/KEN/CO/2, paras. 41(b), 44(c), 62(c), 66 (j) and 68 (i). See also para. 64(c).
- ¹⁶⁰ OHCHR Fact-finding Mission to Kenya, pp. 18 and 19.